

قضية

تكاد نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية تلامس الـ 100% إذا ما احتسبنا الدوريتين. نسبة تدعو للتفكير في الأسئلة الآتية: ما الجدوى من هذه الامتحانات وماذا تقيس؟ وهل الحل بإلغائها أم بإبقائها باعتبارها شكلاً من أشكال سيادة الدولة؟ وأي امتحانات رسمية نريد وضعت أي خطة تنموية وطنية؟

غشّ وتفلّت في المراقبة وتساهل في التصحيح

الامتحانات الرسمية بـ«نجاح كبير»!

فانت الحاج

تقديم نسب النجاح في الامتحانات الرسمية يحتاج حتماً إلى دراسات معمقة للنتائج ومقارنات دقيقة مع اعوام سابقة. ليس الهدف التشكيك في نتائج الشهادة اللبنانية وترك الساحة لمن يقف على «الكوع» من أنصار «البيكاليويهاات» الأخرى، كالفرنسية والدولية وغيرها. إلا أنّ عين المراقب لا تستطيع أن تتجاهل الارتفاع الملحوظ لنسب النجاح عاماً بعد آخر، في وقت لم تخرج دراسة علمية واحدة حتى الآن تشرح أسباب هذه الظاهرة، انطلاقاً من أنّ نسبة النجاح مؤشر لاستهدافات النظام التعليمي.

في سبعينيات القرن الماضي، تظاهر الطلاب ضد ما سموه يومها «الامتحانات - الصفقة». إن شكل مستوى صعوبة الأسئلة والعلامة اللاغية في اللغة الأجنبية «تصفيّة نخبوية» لاستبعاد تلامذة التعليم الرسمي وبناء الطبقات الفقيرة. اليوم، يتحدث تريبويون عن «تصفيّة» من نوع آخر لها علاقة بمصادرة تفكير التلميذ ومحاصرة الإبداع والتحرر العقلي والخروج من المألوف. لا يفصل هؤلاء بين واقع النظام التعليمي وحالة الانهيار العامة في البلد. وعليه، يجب أن لا يغفل النقاش محاولات تصفية القطاع العام ودور دولة الرعاية الاجتماعية وضرب الشهادة الرسمية وتأمين الطلاب - «الزبائن» لعشرات الجامعات الخاصة.

يقارب هؤلاء التربويون الأزمة بنخبوية. فما يجري حالياً لا يعدو تكيف التعليم مع شروط الامتحانات، بمعزل عن أي خطة تنموية وطنية. لاجابة على سؤال كبير: ما هو الهدف من الامتحانات الرسمية وماذا نريد لها أن تقيس؟ في المقابل، يعرّض مراقبون ومصححون في الامتحانات هذا «النجاح الكبير» في السنوات الأخيرة، إلى أسباب مباشرة ومحددة، من دون التطرق إلى جدوى الاستحقاق ومدى صحته باعتباره موضوعاً يحتاج إلى بحث آخر.

ومن هذه الأسباب: تضييق الأسئلة، التفلّت في المراقبة والغش في قاعة الامتحان، التساهل في أسس التصحيح من خلال «الميكروباريم» وإعطاء التلامذة علامة على أدنى التفاصيل، والطلب الدائم من الوزير والمدير العام بتبسيط الأسئلة ومراعاة وقت المسابقة.

أزمة نبوية

هي بنية مأزومة تقوم على قرارات اعتباطية خارج أي تخطيط، يقول الأستاذ في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية نطوس شلهوب، «فلا خطة تريبوية متكاملة لكل مراحل التكوين الأكاديمي والمهني مرتبطة بمخرجات تلبي احتياجات اجتماعية واقتصادية وعلمية على المستوى الوطني العام. المخرجات الأربعة المحددة لشهادة الثانوية العامة: العلوم العامة، علوم الحياة، الاجتماع

لا يمكن، بحسب شلهوب، أن تتحول الامتحانات إلى مجرد «بنك أسئلة» يتم إعداد التلامذة للتكيف مع إجاباته وتخطيه، كما

الامتحانات تحولت إلى مجرد «بنك أسئلة»، يتم إعداد التلاميذ للتكيف مع إجاباته وتحفيظهم نصوصاً يفرغونها على كراسة الإجابة

يتم تحفيظهم نصوصاً بكاملها لتفريغها على كراسة الإجابة. ولا يصبح أن تحل الرغبة بتكريس التلقي السلسلي كشكل وحيد للاكتساب العرفي، وخلق أجواء ضاغطة على الأستاذ قبيل الامتحانات من أجل



بعض اعضاء اللجان الفاحصة في موقعهم للكل من مقد يبرز نظمية الامتحانات (مروان طحطح)

حذف بعض المواضيع من المقرر، مكان محفزات البحث والتفتيش والتحليل. هو مناخ عام طرا بعد عام 2000، وأحد أسبابه تفريخ العشرات من الجامعات الخاصة، كما يقول، سائلاً: «ما قيمة الفيزياء أو الرياضيات إذا نال التلميذ علامات عالية من دون اكتساب المنطق الرياضي أو المقاربات الفيزيائية القائمة على البحث عن الأسئلة من دون توقف، وبناء العقل النقدي التحليلي؟»

تضييق الأسئلة

من أجل هذا النجاح، أي تحصيل العلامات، لا يتردد بعض الأساتذة في الاقتفاء بحل وإعداد الملخصات التي تجعل مواد المنهج مسوخة. وإذا كان حل الدورات السابقة للامتحانات وتحضير التلامذة

تقرير

مشروع قانون لـ «استقلالية القضاء وشفافيته»

هل ينسف النواب «التركيبة» الراهنة؟

هديك فرفور

لخذلان هذا المطلب الأساسي، فيما ردّ البعض الآخر منهم بأن توقيع القانون من نواب ينتمون إلى كتل سياسية وازنة يعد بمثابة نية جذية نحو التغيير. ينض مشروع القانون على جملة من الإصلاحات تتمثل أولاً بتعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلحياتها وشفافيتها عبر إرساء ضمانات مالية وقانونية موسى، ياسين جابر، علي درويش، أسامة سعد، بولا يعقوبيان وفؤاد مخزومي) إلى كتل سياسية مختلفة، فيما أبدى نواب حزب الله علي عمار ونواب الموسوي وعلي فياض موافقتهم المبدئية على مشروع القانون، ومن المقرّر أن يوقعوا عليه بعد دراسته خلال الأيام المقبلة، ليُنصّر إلى مناقشته في اللجان النيابية تمهيداً لإقراره.

مراعاة وقت الامتحان

يضاف إلى ذلك، الطلب الدائم من وزير التربية والمدير العام تسهيل الأسئلة ومراعاة وقت الامتحان. خلال دورة الامتحانات الأخيرة، طلب الوزير مروان حمادة شخصياً سرعة وقت المسابقات بحجة صياح الطلاب، فالمسابقة التي وقتها ساعتان طلب وضع أسئلة لها لمسابقة تتطلب ساعة ونصف ساعة، ما يعطي فائضاً كبيراً من الوقت يسمح للتلميذ بالنقل والغش واستكمال ما لم يستطع الإجابة عليه من خلال مساعدة زملائه المتحيزين الذين قد يحتاجون ساعة واحدة بالحد الأقصى لإنهاء المسابقة.

الفشل في المراكز

التفلّت في مراقبة قاعات الامتحانات سبب رئيسي لارتفاع نسبة النجاح. ينبغي مراقبون عامون ومراقبو صفوف أن يكون الحديث عن الغش في الامتحانات من باب «المحاكة»، بل هو أمر واقع يواجهه ويصعب تخطيه نتيجة بعض التهديدات التي قد يتعرضون لها. يقر هؤلاء بأن الأمر يتفاوت بين مركز امتحانات وآخر وليس بالضرورة أن يحصل النقل والغش في كل المراكز. لكن التساهل في «تنقيح» التلامذة بات فعلاً مستساغاً لدى مراقبي الصفوف، بحسب أحد المراقبين العامين ويشير إلى أنّه دخل إحدى الغرف، فوجد المعلمة المراقبة غافية في الصف، والتلامذة يتبادلون الأوراق. تسالته: «لماذا لم تلبّغ التفتيش؟»، فجيبت: «قبل لي إنهم مدعومون». ولفت الي أنّ بعض رؤساء المراكز أو المراقب العام الإداري (أحياناً من دون انتخاب رئيس المركز) يعدد إلى توزيع مراقبين من أساتذة المادة التي يمتحن بها التلامذة لمساعدة تلامذة «موصى بهم»، في حين يتعرض المعلمون المراقبون لضغوط بالتوصية بمساعدة بعض التلامذة، مما يضعهم في حرج كبير. بعض المراقبين يعطون إشارة للتلامذة بالتوقف عن النقل لدى شعورهم بقدوم المراقب العام ورئيس المركز أو أي شخص آخر لديه سلطة رقابية (مفتش، رئيس منطقة تربوية). وأحياناً المراقب العام نفسه يغض النظر عما يجري من تجاوزات يقوم بها المراقبون.

التساهل في أسس التصحيح

لا مشكلة في آلية تنفيذ التصحيح، إنما في «الباريم» و«الميكروباريم»، أي أسس التصحيح، والتي تفضي إليها في الغالب الأخطاء المتكررة في الامتحانات، وطلب خاص من اللجان لتجاوز مشكلة الأخطاء، فينبغ التساهل على كل أسئلة المسابقة وارتفاع نسبة النجاح فيها. ماذا عن إعطاء العلامات على كل تفصيل وهو ما وضعه وزير التربية أخيراً في خانة اللقطة في التصحيح واكتساب المرشحين مزيداً من العلامات؛ ويوضح المرشدون أن هذا الأمر لا يسمح بقياس مدى تحقق الأهداف التعليمية، أي الغاية التي أنشئت من أجلها الامتحانات.

يتضمّن القانون إجراءات تتعلق بوجوب تغيير الآلية التي تحكم التشكيلات القضائية

التشكيلات القضائية

السلطة التنفيذية ثمانية أعضاء إضافة إلى تعيين عضوين آخرين ينتخبهما رؤساء غرف محكمة التمييز. ويقترح المشروع تعيين

مروان بوحدن



مقالة

بيان خشبي في مواجهة حديثة

سالم قرأت *

يظن قانون سلسلة الرواتب شمعته الأولى قريباً، والهدية سبقت العيد: اجتماع للمدارس الكاثوليكية برئاسة البطريرك بشارة الراعي وحضور اتحاد المؤسسات الخاصة وممثلين عن الكتل النيابية، وفي غياب... نقابة المعلمين.

قد يكون انتقاد النقابة اليوم جلدًا للذات، لكنه جلد مفيد علّه يوقظ النائم فلا يعود يصع فيه القول: ما لجرح بعيت إيلاً.

البيان الذي صدر قبل أيام عن نقابة المعلمين اثر اجتماع «مكاتبها» التنفيذية (لا مكتبها التنفيذي)، يشير إلى حالات الصرف التقليدية، ويستغرب في نهايته (تغيير) نقابة المعلمين عن الاجتماع. سألت أحد المطلعين الطرفاء فقال لي بجديّة ظننتها مزاحاً: حضر الامصيل فما جدوى حضور الوكيل؟ قاسية هذه العبارة لكنها واقعية. فالكتل النيابية التي حضرت في الاجتماع تمثل الأحزاب نفسها التي تشكل المكتب التنفيذي للنقابة.

نعم أيها النقبائيون. كان طبيعياً أن لا يدعوكم صاحب الشأن لأنه لا يعد يريد منكم حتى الدور السوري الذي قتمتم به طوال 11 شهراً، والتي عينكم، (غفواً، تتخبكم) على أساسها. سنة سرت ولم تستطع النقابة تعبئة المعلمين ليعرضوا تطبيق القانون في ظل غياب إطار قانوني يفرض ذلك. ولأن الطبيعة تأبى الفراغ التّف المعلمون، المخذولون منهم والمتخاذلون، حول أولياء أمورهم وارتضوا أن يكونوا راضين بالأمر الواقع خوفاً أو استسلاماً أو...

النقابة المثلة في صندوق التعويضات رضخت لأمر أحد أعضاء المجلس الذي لحس توقعه في خطة غير مسبوقه وأبقى 700 معلم لأشهر من دون تعويض، وحين فُض التعويض كان غيضاً من فيض واتضت النقابة ربط النزاع لأنها لا تريد أن تكون «غوغائية».

والغريب أن البيان ذكر مؤسسات طبّقت القانون ودفعت الدرجات الست: هذا يعني أن قرار الصندوق الذي تراجع عن الموافقة عليه أمين عام المدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار - وكان الأمر لبعبة - أخذت به بعض المؤسسات في حين تكثفت

لماذا لا تنشر النقابة أسماء المدارس التي التزمت القانون ونشر تجربتها

لماذا لا تنشر النقابة أسماء المدارس التي التزمت القانون ونشر تجربتها طالما

أربعة أعضاء من السلطة التنفيذية وأربعة أعضاء من غير القضاة (محاميان منتخبان وأستاذان جامعيان)، فضلاً عن انتخاب تسعة أعضاء من جميع درجات المحاكم (3 قضاة عن كل درجة) وتسعة أعضاء من القضاة لغايات تصحيح الخلل في التوازن.

هذه الإجراءات تعني حكماً تغيير الآلية التي تحكم التشكيلات القضائية. من هنا، ينض المقترح على تكريس مبدأ عدم نقل القاضي إلا برضاه مع ضوابط، فضلاً عن صدور التشكيلات بموجب قرار صادر عن مجلس القضاء الأعلى

إضافة إلى تعيين عضوين آخرين من دون الحاجة إلى مراسم، يرافق هذا القرار القيام بإجراءات تضمن الشفافية كالإعلان عن المراكز الشاغرة والمناظرات.

بحسب المدير التنفيذي لـ «المفكرة القانونية» المحامي نزار صاغية، فإن الإصلاحات التي تتضمنها مشروع القانون تقضي بـ «تعزيز الطاقات القضائية وحفظها وحسن توزيعها»، من خلال فرض تنظيم مباراة سنوية إلى حين ملء الشغور وتنظيم دورات تأهيل مستمر ومنع الانتداب لإدارات غير وزارة العدل وغيرها.

اللائق من بين الإصلاحات، هو ما يدرجه المقترح تحت عنوان «ضمان حقوق المتقاضين»، وذلك عبر اقتراحه وضع مدونة جديدة للأخلاقيات القضائية وتكوين ملفات للقضاة وتقييم دوري للقضاة فضلاً عن تعزيز دور هيئة التفتيش القضائي الرقابي، إضافة إلى إنشاء ديوان لاستقبال المواطنين ومساعدتهم.

كان قد دعا المعلمين في كل مدرسة إلى التوافق مع الإدارات على الطريقة الأنسب لتطبيق القانون من دون التسبب بأي ضرر لأي طرف؟

لماذا لا تُعتم هذه التجارب بدل إشاعة بعض أعضاء، المكتب التنفيذي لحلّ على عليه الزمن (التجزئة والتقسيم وما سوى ذلك). هذا البعض الناقد جداً يدعو في السر إلى اعتماد الطريقة التي طبّقت في المدارس التي يتبعها حزبه السياسي، والمفارقة أن جداول معلميه أرسلت إلى صندوق التعويضات متضمنة الدرجات الست؟! فهل يعرف نقيب المعلمين بما يجري ويمن يقوم به؟

لماذا لا تدعو النقابة إلى تحركٍ قد يعيد الأوكسيجين إلى رتبتها فتعلن عصياناً تريبوياً يشارك فيه معلمو كل مدرسة تجرّأ صاحبها كأننا من كان على القول علناً: إن تطبيق القانون.

سؤال أخير ذكّرني به صديقي المطّع، قال لي إنس استشارة المحامي زياد بارود التي استوتحت روح القانون رغم أن نص القانون 46 لا يحتمل تفسيراً بكل أسف، وأنس أمر المطالعة، الهرطقة التي صدرت عن اتحاد المؤسسات... ألم تصدر استشارة عن هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل (رقم الأساس 2017/1/106) رقم الاستشارة 2017/1006) والتي سُرب بعض أجزائها من خلال وسائل التواصل قبل أن تختفي في أدراج النقابة؟

أو أدراج أصحاب الحل والحل والربيط. قال عمر ابو ريشة يوماً: لا يلام الذئب في عدوانه... إن يك الراعي عدو النعم

أتمنى ألا يكون محقاً على الدوام. ناشط نقابي مستقل

